

مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

تطبيق الحكم الراشد في تسيير و تهيئة المدن في الجزائر في ظل تكنولوجيا الاتصال
الحديثة – الواقع و المأمول –

**Implementing Good Governance in the Management and Development of
Cities in Algeria in the Age of Modern Communication Technology: The
Current Situation and the Expected Future**

خيرة بلفاطمي^{1*}، عز الدين مداني²

¹ طالبة دكتوراه، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، (الجزائر)، kbelfatmi@univ-dbkm.dz ، مخبر الإعلام

والرأي العام وصناعة القيم

² أستاذ التعليم العالي، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، (الجزائر)،

azzeddine.madani@univ-dbkm.dz ، التعليم ، مخبر التربية و الوقاية و التنمية الاجتماعية المستدامة

تاريخ النشر: 2023/12/17

تاريخ القبول: 2023/12/12

تاريخ ارسال المقال: 2023/09/05

* المؤلف المرسل

الملخص:

هذه الدراسة تركز على تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير وتهيئة المدن في الجزائر وذلك في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصال. تهدف الدراسة إلى فهم وتحليل الواقع الحالي لإدارة المدن في الجزائر وكيفية الاستفادة الحكومة من التكنولوجيا لتحسين الخدمات الحضرية وإدارة الموارد بفعالية أكبر. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذا التحول وتقترح حلاً مستداماً للتغلب عليها. ومن المتوقع أن يسهم تطبيق التكنولوجيا في تحسين البنية التحتية وزيادة جودة الحياة في المدن الجزائرية، بما في ذلك تعزيز الخدمات الحضرية وتحسين إدارة الموارد. الهدف النهائي للدراسة هو تحقيق الحكم الراشد وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الحكم الراشد; تكنولوجيا الاتصال الحديثة; تهيئة المدن; تسيير المدن

Abstract :

This study focuses on applying the principles of good governance in the management and development of cities in Algeria, in the context of utilizing modern communication technology. The study aims to understand and analyze the current state of urban management in Algeria and how the government can leverage technology to improve urban services and resource management more effectively. It also highlights the challenges associated with this transformation and proposes sustainable solutions to overcome them. The application of technology is expected to enhance infrastructure, improve the quality of life in Algerian cities, including enhancing urban services, and optimizing resource management. The ultimate goal of the study is to achieve good governance and promote sustainable development in the country.

Keywords: Good governance; Modern communication technology; cities Initialization; Cities management

مقدمة:

تعيش مدن العصر الحالي في جو مليء بالتغيرات و الأحداث التكنولوجية الجديدة و المتسارعة و التي تمثل تحديات و فرص متجددة تعترض الحكومات و المؤسسات المحلية. في هذا الصدد، تتجلى الأهمية الكبيرة لتطبيق مبادئ الحكم الراشد كإطار إداري يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية التي تجعل المدن أكثر تطوراً. و في هذا السياق، تأتي الجزائر كواحدة من الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ في تسيير مدنها، وتوجيه جهودها نحو تطوير الخدمات العامة و المشاركة المجتمعية في صنع القرارات المحلية.

و يتمثل هذا الاهتمام في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعيشه العصر الحالي، حيث تمثل تكنولوجيا الاتصال الحديثة عاملاً أساسياً لتحسين خدمات الحكومات المحلية وزيادة فعاليتها في تقديم خدماتها والاستجابة لاحتياجات المواطنين.

يشهد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات الحديثة في مجالات متعددة من تسيير المدن تحولاً نوعياً في نهج الحكم والإدارة.

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير المدن في الجزائر، وكيف يمكن لتكنولوجيا الاتصال الحديثة أن تساهم في تفعيل هذه المبادئ. و سنناقش في هذه الورقة البحثية التحديات والفرص المتعلقة بتنفيذ هذا النمط من الحكم، وسنسلط الضوء على أمثلة عملية لاستخدام التكنولوجيا في تحقيق الشفافية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين جودة الخدمات الحكومية.

نأمل من خلال هذه الورقة البحثية أن نساهم في إلقاء الضوء على الجهود المبذولة في تحقيق الحكم الراشد في تسيير المدن في الجزائر، وكذلك في توجيه الانتباه إلى أهمية التكنولوجيا الحديثة في هذا السياق. يأمل الباحثون أن يكون لهذه الدراسة تأثير إيجابي على تطور الحكم المحلي وتعزيز التنمية المستدامة.

الإشكالية : كيف يمكن تحقيق تطبيق مبادئ الحكم الراشد في تسيير وتهيئة المدن في الجزائر في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة ؟

و يتفرع عن الإشكالية الأسئلة الآتية:

- 1- ما هي الأسس والمبادئ الرئيسية للحكم الراشد وكيف يمكن تكييفها مع السياق الجزائري؟
 - 2- ما هو الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تنمية المدن و البيئة الحضرية ؟
- كيف يمكن تحقيق تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المدن الجزائرية؟

أهداف البحث:

- دراسة وتحليل مفاهيم ومبادئ الحكم الراشد وفهم كيفية تطبيقها في تسيير وتهيئة المدن في الجزائر.
- استكشاف كيف يمكن أن تلعب تكنولوجيا الاتصال الحديثة دوراً حاسماً في تعزيز الحكم الراشد من خلال تحسين - الخدمات الحكومية وزيادة شفافية العمليات الحكومية.
- تحليل التحديات والعوائق التي تواجه عملية تطبيق الحكم الراشد باستخدام التكنولوجيا في الجزائر وتقديم توصيات حول كيفية التغلب على هذه التحديات.

أهمية البحث:

- يعتبر هذا البحث مهماً نظراً للتغيرات التكنولوجية السريعة والتحديات التي تواجه المدن في الجزائر وجميع أنحاء العالم.
- يساهم البحث في توجيه الجهود نحو تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال تحسين أداء الحكومات المحلية.

- يوفر البحث نظرة عميقة على كيفية استخدام التكنولوجيا لتحقيق الحكم الراشد وزيادة مشاركة المجتمع في صنع القرارات المحلية.

- يساهم البحث في تطوير استراتيجيات فعالة لتنفيذ مفاهيم الحكم الراشد باستخدام التكنولوجيا في المدن الجزائرية، مما يمكن من تحقيق تحسين شامل في الخدمات الحكومية والإدارة المحلية.

المبحث الأول: تكنولوجيا الاتصال الحديثة و التنمية الحضرية.

تعتبر تكنولوجيا الاتصال الحديثة ثورة في عالم الاتصالات و تلعب دورا هاما في التنمية الحضرية، و تسيير و تهيئة المدن و سنتناول في هذا المبحث أهمية هذه التكنولوجيا في تحسين التخطيط الحضري و كذا تهيئة الإقليم و معاييرها، بالإضافة إلى دور التكنولوجيا الاتصالية الحديثة في التنمية الحضرية للمدن.

المطلب الأول: تكنولوجيا الاتصال الحديثة و تحسين التخطيط الحضري للمدن.

نتناول في هذا المطلب مفاهيم التخطيط الحضري و المدينة و مفهوم تهيئة المدينة و الإقليم، و كذا ديناميكية المدن عبر العصور المختلفة.

الفرع الأول: التخطيط الحضري.

يعرف لويس كيب التخطيط الحضري على أنه علم و فن يظهر من خلال أساليب التعامل مع الأرض، و يرى بوسكوف ان التخطيط الحضري هو آلية للتحويل السوسيوإلجي في إطار خطة متكاملة من أجل معالجة قضايا التمدن، كما يرى آلجن هونت أن يحتوي على قسمين رئيسيين القسم الأول يتعلق بالمعالجة و القسم الثاني متعلق بالوقاية، و يذهب روث جلاس إلى تحديد ماهية التخطيط الحضري من خلال دوره في المحافظة على روح المجتمع (1)

تعتبر التنمية الحضرية هاجسا بالنسبة للدول، فالיום أصبح تسيير المدن و تهيئتها يشكل تحديا بالنسبة للحكومات التي تسعى إلى تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة مع الذهاب إلى تطوير البنية التحتية من اجل تحسين المنظر العام للمدينة و تحقيق الرفاهية للسكان.

الفرع الثاني: تعريف المدينة

لا يُعد تقديم تعريف دقيق للمدينة مهمة سهلة، ولا يوجد اتفاق عالمي حول تعريف قياسي للمدينة. يعتمد ذلك بشكل كبير على البلد والثقافة والاحتياجات المحلية. في بعض البلدان، يتم استخدام مفهوم التجمعات الحضرية لحساب النمو الحضري، بينما تعتمد دول أخرى تعريفات دقيقة للمدينة. هذا الاختلاف في التعريفات يمكن أن يؤدي إلى تقديرات مختلفة لحجم السكان في المدن والمناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، يُعقد التحدي أكثر بسبب تغير الحدود البلدية مع مرور الوقت والنمو الحضري المتنامي. هذا يجعل من الصعب إعطاء تعريف عالمي دقيق للمدينة(2).

و يعرف روبرت بارك المدينة بأنها أكثر من مجرد تجمع سكاني يتضمن الشوارع، المباني، والخدمات مثل الكهرباء ووسائل النقل العامة وأنظمة الاتصال. بالنسبة له، المدينة تتعدى هذه العناصر المادية والبنية، إذ تشمل أيضا مجموعة من الهمسات الاجتماعية والعادات والتقاليد. هذه العوامل تتشابك مع مشاعر وتصرفات السكان،

وتمثل جزءًا من حالتهم الذهنية. ببساطة، المدينة ليست مجرد هيكل مادي بنياني، بل هي نتيجة للتفاعل المعقد بين البيئة الطبيعية والبشر⁽³⁾.

من المهم أن ندرك هذه التعقيدات والاختلافات في تعريف المدينة عند دراسة التنمية الحضرية وتخطيط المدن، وضمان استخدام المفاهيم والنهج الملائم لكل حالة محددة.

الفرع الثالث: ديناميكية المدن.

شهدت مدن العالم تحولات كبيرة في دينامياتها، ففي عام 1950 كانت نيويورك أكبر مدن العالم إلى جانب طوكيو، و قد كانتا أكبر مدينتين ضحمتين، إذ بلغ عدد سكانهما 10 ملايين نسمة، و في عام 2015، كانت من بين التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة و التي بلغ عددها 29 مكانا عبر العالم، يحتوي العالم الأول على خمس مدن منها فقط، و تعد دلهي اليوم بعد طوكيو أكبر مدن العالم و تشكل شنغهاي ثالث المدن ازدحاما، بعدها ساو باولو، مومباي و ميكسيكو، و من المتوقع أن يزيد العدد إلى 48 مليون نسمة بحلول العام 2035⁽⁴⁾.

يشير تطور هذا النمو الحضري إلى تحول كبير في الديموغرافيا والاقتصاد العالمي، مما يشكل تحديات جديدة وفرصًا في مجالات مثل التخطيط الحضري والبنية التحتية والبيئة.

الفرع الرابع: تهيئة المدينة.

تندرج هذه النماذج ضمن مجال التخطيط الاستراتيجي، حيث تهدف إلى تلبية الاحتياجات التنظيمية والتنموية للمؤسسات. تُطور استراتيجيات التخطيط الاستراتيجي هذه لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية في مجالات متعددة. تُوفّر هذه النماذج إطارًا عمليًا للتفكير الاستراتيجي، مما يساعد في تحديد الأهداف ووضع الخطط لتحقيقها بطريقة منطقية. بفضل هذه النماذج، يمكن التعامل بشكل فعال مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المعقدة، مما يُسهم في إيجاد حلول مستدامة وعقلانية للمشكلات التي تواجه المجتمعات والمؤسسات⁽⁵⁾. و تعرف على أنها عمل إداري ضمن إطار جغرافي معين يبني على أسس معروفة أو متنبئة (المعطيات المناخية و البيئية، المؤهلات البشرية و الاقتصادية...)، بغية تطوير هذه الرقعة الجغرافية و استخدام مؤهلاتها الطبيعية في تنميتها و تقديم الخدمات الجيدة للمواطنين⁽⁶⁾.

فالتهيئة الإقليمية هي طريقة الدولة في التسيير للمجال الحضري، من أجل تنمية المدينة و تطويرها و هذا من أجل توفير جو مناسب للعيش للمواطنين، و بالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة و تطوير المدن. و يمكننا تعريف تهيئة الإقليم على أنها التسيير الإداري للمجال الحضري من خلال توفير الخدمات للسكان، و تنمية البنية التحتية للمدينة و الإقليم من أجل تحسين أسلوب الحياة بما يتناسب و متطلبات العضر من نقل و إسكان، و وسائل ترفيه.

المطلب الثاني: معايير تهيئة الإقليم⁽⁷⁾

و نتناول في هذا المطلب معايير تهيئة الإقليم، إذ تخضع تهيئة المدينة و الإقليم لعدة معايير يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل تحسين الصورة الحضرية للمدن.

الفرع الأول: معيار التحكم المجالي.

- 1- يتطلب تهيئة الإقليم التحكم في المجال الجغرافي لضمان التوازن والتكامل بين مكونات الإقليم.
- 2- يشمل التدخل الإرشادي لضمان التوجيه السليم للنمو والتطوير عبر مختلف الأقاليم والمناطق.
- 3- يهدف إلى تحقيق التكامل بين الأقاليم والتكيف مع اختلافاتها الجغرافية والبيئية.

الفرع الثاني: معيار الاستشراف الإقليمي.

- 1- يركز على النظر إلى المستقبل وتصورات تهيئته الإقليم.
 - 2- يتعامل مع تهيئة الإقليم كوسيلة لحل القضايا القديمة وتحقيق تنمية مستدامة.
 - 3- يشير إلى أهمية وجود رؤية مستقبلية وتخطيط استراتيجي لضمان تطور الإقليم بشكل مستدام.
- هذه المعايير تظهر أهمية التحكم الجغرافي والرؤية المستقبلية في تهيئة الإقليم، وتشير إلى أن تهيئة الإقليم ليست مجرد استجابة لمشاكل حالية ولكنها أيضاً استجابة لتوجهات مستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

الفرع الثالث: معيار الاستخدام السكاني.

إن التنظيم المكاني للمدينة يعتبر مهما جدا في عملية التخطيط، و يعتبر اختيار المكان المناسب لكل المباني، مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الدلزية و المحلية في البناء، بالإضافة تنظيم المجمعات السكنية مع احترام النمط العمراني للبناءات⁽⁸⁾.

الفرع الرابع: معيار الحداثة و التطور.

تهيئة الإقليم دراسة حديثة نسبياً، حيث ظهرت فعلياً في بداية الخمسينات من القرن الماضي رداً على ازدياد وتنوع احتياجات السكان والتحولت الكبيرة في المجتمع. دور المهني الإقليمي أصبح حيويًا ولا غنى عنه للسلطات العامة في تنظيم وتطوير المجال الحضري والمجال الريفي⁽⁹⁾

كما تتطلب متابعة التطورات السريعة بشكل دائم. يشترك العديد من التخصصات الأخرى الآن في عملية التهيئة، على سبيل المثال، يجب أخذ مسائل حماية البيئة بعين الاعتبار عند تنفيذ مشاريع تنموية مثل المشاريع الصناعية ووسائل النقل ونمو المدن.

وبالإضافة إلى ذلك، تأثرت عمليات التهيئة بشكل كبير بالتكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت والجامعات الافتراضية والحكومات الإلكترونية ونظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد. هذه التكنولوجيا تلعب دوراً حيويًا في السياسات الإقليمية الجديدة وتعزز التكامل الإقليمي، ليس داخل الدول فقط، بل بين جميع الأقاليم العالمية، نتيجة للعولمة وتقليل الأثر الزمني والمكاني وتجاوز الحدود الجغرافية⁽¹⁰⁾.

المطلب الثالث: دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تحسين التخطيط الحضري.

لقد ساهم التطور التكنولوجي في تسهيل العمليات الإدارية، و تقديم الخدمات للمواطنين، و سنتطرق إلى الدور الذي تلعبه هذه التكنولوجيا في عمليات التخطيط الحضري للمدن.

الفرع الأول: مبادئ التخطيط الحضري المستدام للمدن⁽¹¹⁾.

أولاً: السكن

ويتم من خلال تأمين العديد من الخيارات، بالإضافة إلى دعم جميع المستويات المجتمعية، مة أجل توفير الطاقة و يتوجب توفير بنايات منخفضة الارتفاع و كبيرة الكثافة من أجل ضمان التوزيع العادل للخدمات في المدينة.

ثانيا: تقسيم المناطق.

و يتم ذلك من خلال تحديد الأماكن إلى تجارية، سكنية و الاستعمال المختلط، و في كل منطقة ترتبط فيها البنايات مع بعضها البعض من أجل تحسين الاستخدام الأمثل للأراضي.

ثالثا: المساحات الخضراء.

يجب أثناء عملية تخطيط المدن مراعاة توفير المساحات الخضراء للجميع و هذا لأسباب ترفيهية.

رابعا: المراكز الترفيهية.

تعد عنصرا هاما في تخطيط المدن يجب توفير أماكن معينة ضمن إطار جغرافي من أجل بناء مراكز الترفيه، و يفضل أن تكون قريبة من المناطق السكنية.

خامسا: شبكة الطرقات.

شبكة الطرق مهمة جدا في تخطيط المدينة لأنها تربط عناصر المدينة ببعضها.

خامسا: مرافق النقل.

يجب توفير مرافق النقل بكثرة و بأسعار في متناول الجميع.

الفرع الثاني: تكنولوجيا الاتصال و تطوير البنية التحتية الحضرية.

تعد المدن الذكية رمزا للتطور التكنولوجي الحضري، إذ يعتقد أن المدن الذكية مدنا متكاملة لأنها تقوم على أساس المجتمع الذي يتوفر على كل شيء، و تعتبر المدن الذكية أساس التخطيط الحضري المستدام و روح التنمية الحضرية للبنية التحتية.

أولا: المدن الذكية.

هي المدن التي تسعى إلى تطوير الحياة الحضرية، و تنمية الخدمات و المستوى المعيشي و كذا الحكم الراشد، بالإضافة إلى نجاعة الصحة و التعليم و الأمن و نظم الصرف الصحي، كما تعني ضمان فرص العمل، و كذا الاتصال الالكتروني و الرفاهية في التسلية و كذا الحوكمة و الحكومة الذكية⁽¹²⁾.

ثانيا: مقومات المدن الذكية.

1- النقل الذكي:

تعتمد أنظمة النقل الحديثة على تكنولوجيات الاتصال ، و هي تعتمد على التقنيات و التطبيقات التي تحافظ على سلامة وسائل النقل وقت استخدامها، بالإضافة إلى تكثيف الانتاج، و التخفيف من المخاطر المرورية التي كانت سائدة في السابق، و قد أصبحت هذه الأنظمة اليوم اليوم في صلب اهتمامات الباحثين و المنتجين نظرا لعائداتها التي تساهم في الاستدامة، و التقليل من المشاكل البيئية و المناخية، باعتبار هذه الأنظمة صديقة للبيئة و المناخ، و تقوم هذه الأنظمة على الاعتماد على البيانات الموضوعة بوسائل النقل و عن طريقها يتم معرفة النظام

العام بالنقل في مدينة معينة ، و تعمل هذه الأنظمة على تطوير الحياة الحضرية بالمدينة و مساعدة الإدارات المحلية للمدينة من التسيير الجيد لها من خلال خلق جو عام مريح للمواطنين و هذا عن طريق امدادهم بالمعلومات اللازمة حول حركة النقل و المرور... الخ⁽¹³⁾.

2- البيئة الذكية:

تعيش المدن الذكية بتناغم مع الطبيعة وتحافظ على تراثها البيئي ومواردها الطبيعية الفريدة والتنوع البيولوجي. كما تدير مواردها الطبيعية بكفاءة وفعالية. إنها مدينة نظيفة ومليئة بالمساحات الخضراء العامة بوفرة، مما يتيح الوصول إليها لجميع المواطنين. وتتميز بأبنيتها التي تحتوي على غرف معيشة في الهواء الطلق⁽¹⁴⁾.

3- المواطن الذكي:

الأشخاص الأذكياء هم عنصر أساسي في بنية المدينة الذكية. إنهم يتميزون بذكائهم واحترافهم في مجالاتهم، ويتمتعون بمستوى عالٍ من التنمية. تعمل المدن الذكية على جذب هذا الرأس المال البشري المميز وتكامل جامعاتها في جميع جوانب الحياة الحضرية.

ويتميز سكان المدن الذكية بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغييرات. إنهم دائمًا في سعي متواصل لإيجاد الحلول ويشاركون بفعالية في دعم التنمية المستدامة للمدينة، مما يساهم في جعلها مكانًا أفضل للعيش⁽¹⁵⁾.

يضاف إلى ذلك مقومات أخرى مهمة جدا في المدن الذكية و هي الاقتصاد الذكي إذ أن وجود المدينة الذكية يعتمد بشكل كبير على الابتكار، وهذا الابتكار يتم تعزيزه بفضل دعم الجامعات التي تركز على البحوث المتقدمة. هذه البحوث تشمل مختلف المجالات العلمية مثل العلوم والصناعة والأعمال، بالإضافة إلى التراث الثقافي والهندسة المعمارية والتخطيط والتنمية، وغيرها. الجامعات تلعب دورًا حاسمًا في تحفيز الابتكار وتطوير التقنيات الجديدة.

اقتصاد المدينة الذكية متنوع ويعتمد على الريادة في مجال الأعمال. يتميز بتكوين اقتصادي يسمح للمواطنين بالاستفادة من فرص العمل ومواجهة التحديات الناجمة عن العولمة الاقتصادية. يعتمد هذا الاقتصاد على استغلال الفرص وتطوير الاقتصاد المحلي لضمان التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع⁽¹⁶⁾.

المطلب الرابع: السبل الممكنة لتكييف المدن الجزائرية مع تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

الذهاب إلى مدن ذكية مستدامة يتطلب وضع سياسات و استراتيجيات مختلفة، و لا يتم ذلك إلا عن طريق القيام بمسح شامل للمدن و ذلك من أجل وضع الخطط التي يتم اتباعها في تحويل المدن من عادية إلى مدن ذكية قوامها تكنولوجيا المعلومات و الاتصال الحديثة.

الفرع الأول: وضع خطة استراتيجية من أجل تحويل المدن العادية إلى مدن ذكية.

و يتم ذلك من خلال:

أولاً: تنمية المدن العادية.

تتضمن استراتيجية تحويل المدينة من مدينة عادية أو تقليدية إلى مدينة ذكية مراعاة عدة عوامل أساسية. يجب أن يتم هذا التحول من خلال فحص دقيق للموارد المتاحة وتحديد الأولويات وفقاً لطبيعة المدينة واحتياجاتها

الخاصة. يلزم أيضًا التركيز على بنية تحتية محسنة وفعالة واستدامة للطاقة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، ويجب التركيز على تطوير نظام نقل ذكي وفعال. وعلى الصعيد البيئي والاقتصادي، يجب أن تكون المباني والسلع خالية من المواد الخطيرة والمضرة، ويجب الاستفادة من الموارد الأرضية والمائية بشكل مستدام. يجب أيضًا استخدام الطاقة بكفاءة واعتماد تكنولوجيا متقدمة. وأخيرًا، يجب معالجة النفايات بأقل تأثير بيئي ممكن⁽¹⁷⁾.

باختصار، استراتيجية تحويل المدينة إلى مدينة ذكية تعتمد على الاستفادة الأمثل من الموارد المتاحة وتحسين البنية التحتية بما يضمن الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة.

ثانيا: الاقتراحات للتغيير نحو المدن الذكية.

من المهم أن يتم وضع سياسة تحول المدينة العادية إلى مدينة ذكية بعناية وبشكل مدروس. يتضمن هذا العمل الصياغة الواضحة للأهداف والغايات التي تهدف إلى تحقيقها في هذه المرحلة. يجب وصف هذه المدينة الذكية المرغوبة بدقة واستمرار التخطيط لتنفيذها على أرض الواقع، فبمجرد إعلان الأهداف والغايات المطلوبة، يمكن تصنيف الخطوات والإجراءات التي يجب اتخاذها لتحقيق هذه السياسة. يجب شرح هذه الخطوات بالتفصيل لضمان فهم وتنفيذ فعال. هذا سيمهد الطريق للانتقال إلى نموذج المدينة الذكية المستدامة المرغوبة⁽¹⁸⁾.

بالإجماع، يجب أن يكون هناك ترتيب واضح للأهداف والخطوات والإجراءات المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: مرحلة وضع الخطط و الاستراتيجيات.

في مسعى لتحقيق تحول المدينة التقليدية إلى مدينة ذكية، تأتي مرحلة التخطيط كجزء حيوي من هذه العملية. بعد الانتهاء من مرحلة صياغة الاستراتيجية، يتعين على الجهات المعنية والمخترفين أن يقوموا بتنفيذ مجموعة من المشاريع والخطوات لتحقيق هذا الهدف. تتضمن هذه المشاريع تطوير البنية التحتية التكنولوجية⁽¹⁹⁾. إن هذه الخطوات والمشاريع تعتمد على الاحتياجات الفريدة والاستراتيجيات المحددة لكل مدينة، حيث يجب أن تتناسب مع طبيعة وأهداف المدينة وتحدياتها الخاصة.

أما بالنسبة للاستراتيجيات التحول من أجل الذهاب بالمدن التقليدية إلى مدن ذكية، وهذه الاستراتيجيات تقوم على أسس مختلفة و أو استراتيجية هي الاستراتيجية الخاصة بالتغيير التكنولوجي إذ يتوجب تغيير تكنولوجي عام عن طريق استخدام مختلف الأنظمة التكنولوجية و تطبيقاتها المتعددة، أما الاستراتيجية الثانية فهي استراتيجية التغيير الصناعي و الذي يعني يجب من خلاله الاهتمام بالصناعات الذكية من أجل بناء اقتصاد ذكي، بالإضافة الى استراتيجية التغيير الاجتماعي و بالرغم من صعوبة تحقيقه إلا أنه ضروري و يتم من خلال عدة تغييرات أخرى منها التغيير الثقافي، التعليمي و الاقتصادي، كما و تعد استراتيجية التغيير في السياسات و التي تعد من أهم الاستراتيجيات و هذا لتعلقه المباشر بتغيير السياسات المتخذة من قبل السلطات، و تغييرها مهم من أجل مواكبة التجديد⁽²⁰⁾.

المبحث الثاني: الحكم الراشد و تسيير المدن الجزائرية في ضوء تكنولوجيا الاتصال الحديثة.

إن تطبيق مبادئ الحكم الراشد يوحي بوصول الدول إلى النضج السياسي، و الكفاءة في العمل السلطوي القائم على الديمقراطية و المشاركة المجتمعية، و تناول في هذا المبحث أسس و أبعاد الحكم الراشد و كذا الحكم الراشد و تسيير المدينة بالإضافة إلى تكنولوجيا الاتصال الحديثة و علاقتها بالحكم الراشد و دورها في التسيير الجيد للمدينة و تنمية البيئة الحضرية.

المطلب الأول: الحكم الراشد و تسيير المدينة.

سنتناول في هذا المطلب تعريف الحكم الراشد و أسسه، و أبعاده، بالإضافة إلى السياق التاريخي له، كما سننتقل إلى الحوكمة المحلية و الحوكمة الحضرية للمدينة.

الفرع الأول: تعريف الحكم الراشد.

تتكون مصطلح "الحكم الراشد" من قسمين: "الحكم" و "الراشد". في هذا السياق، يُفهم مفهوم "الحكم" على أنه يتعلق بممارسة السلطة السياسية وإدارتها، ويتعدى ذلك ليشمل مفهومًا أشمل لشؤون المجتمع. هذا يتضمن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية والبشرية. بالإضافة إلى ذلك، يشمل مفهوم "الحكم" أيضًا الجهات المختلفة التي تشارك في تشكيل وتوجيه القرارات، بما في ذلك الهيئات الحكومية والمؤسسات غير الرسمية، مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

هذا المفهوم يتجسد بوضوح من خلال تطبيق وإدارة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي. وهذا المفهوم يتضمن الأجهزة الرسمية للدولة، فضلاً عن المؤسسات غير الرسمية مثل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص⁽²¹⁾.

تعود جذور مصطلح "الحكم الرشيد" إلى الماضي التاريخي، حيث استُخدم في البداية بكلمة "Gubernare" باللاتينية، وتعني "القيادة" أو "الإدارة". ومن اللغة اللاتينية تحول هذا المصطلح إلى "Kubemàn". ويأتي مصطلح الحكم من أصل يوناني، حيث يشير إلى طريقة وفن الإدارة. استخدم مصطلح "Gouvernement" في اللغة الفرنسية القديمة في القرن الثاني عشر، وكان يُعتبر مرادفًا لـ "مصطلح الحكم". تطور هذا المصطلح ليصبح مصطلحًا قانونيًا في اللغة الفرنسية. ومع تزايد ظاهرة العولمة، بدأ المصطلح يتداول على نطاق واسع. في سنة 1679، استُخدم في إحدى الوثائق الرسمية ليشير إلى عبء الحكومة، و في سنة 1478، أصبح هدف "الحكم الرشيد" هو ضمان نمط جيد لتسيير النظام الاجتماعي لتحقيق المبادئ الديمقراطية. بعد ذلك، انتقل المصطلح إلى الوثائق الدولية للأمم المتحدة، وأصبح مفهومًا رئيسيًا في الأدبيات التحليلية للنظم السياسية. و أثناء القرن الرابع عشر، ترجمت اللغة الإنجليزية المصطلح الفرنسي "Governance"، واستمر انتشاره مع تنامي العولمة. وفي سنة 2005، ازداد انتشار مصطلح "الحكم الرشيد"، وبخاصة مع اعتماد المبادرة العربية لهذا المفهوم. لكن يجدر بنا أن نلاحظ أن التباين في استخدام المصطلح ليس في المعنى بقدر ما هو في توقيت ومكان ظهوره⁽²²⁾. و يمكن لهذا المسار التاريخي أن يُسهّم في توضيح تطور المفهوم والاستخدام المتنوع لمصطلح "الحكم الراشد" عبر العصور والثقافات المختلفة.

الفرع الثاني: أبعاد الحكم الراشد⁽²³⁾.

و يقوم الحكم الراشد على أبعاد متصلة ببعضها البعض:

أولاً: البعد السياسي:

و يتعلق هذا البعد بالسلطة السياسية و طبيعتها و شرعيتها.

ثانياً: البعد التقني

يتعلق هذا البعد بالعمل الإداري و مدى نجاعته و كفاءة الإدارة في التسيير و التنظيم.

ثالثاً: البعد الاقتصادي

و يتعلق بطبيعة المجتمع، و طبيعة استقلاله عن الحكومة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي، و علاقته بالمجتمع و كذا العلاقة بين الاقتصاد الوطني و الاقتصادات الأخرى للدول المختلفة.

الفرع الثالث: معايير الحكم الراشد

أولاً: المسائلة و المحاسبة

و يتعلق الأمر بتقديم توضيحات حول العمل الحكومي، مع تقبلهم و سماعهم للانتقادات الموجهة لهذه الأعمال و بالتالي يتولى الأفراد و المنظمات تحمل مسؤولياتهم، بالإضافة إلى السماح للجمهور بالوصول إلى البيانات، و كل مسؤول عبر كافة القطاعات يتعرضون للمسائلة دون أي تمييز و حتى تحتى مرأى و مسمع الجمهور⁽²⁴⁾.

ثانياً: المشاركة

يجب أن تتسم عمليات صنع القرار بالتشاركية، و يكون لجميع المواطنين يد في تلك العملية على اختلافهم، سواء بطرق مباشرة أو عن طريق مجموعات تمثيلية لا يصل أفكارهم و آرائهم السياسية و اتباعها في عملية صنع القرار على مستوى الحكومة⁽²⁵⁾.

ثالثاً: الشفافية

و تعني الشفافية حرية الوصول للمعلومة للمواطنين، و انفتاح المؤسسات و الإدارات على الجميع، و سهولة الحصول على المعلومات، و كذا فتح المجال للمراقبة⁽²⁶⁾.

و يتعلق الأمر بالافراج عن المعلومات بصفة تامة ليطلع عليها الجمهور، و تمس الشفافية جميع المعلومات و الوسائل التي يتم من خلالها توزيع المعلومات، و اطلاعهم على الأسس التي يبنى عليها صنع القرار في الدولة⁽²⁷⁾.

رابعاً: القواعد القانونية

و يستلزم ذلك احترام العدالة و القانون العادل، كما يجب تفعيلها بصورة حيادية، بالإضافة إلى احترام حقوق الأفراد و الحريات العامة للأشخاص، بالإضافة إلى الاحترام الأمثل للاستقلالية⁽²⁸⁾.

خامساً: الفعالية و الكفاءة

و يكون ذلك من خلال الاستخدام الناجع للموارد المادية و البشرية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء في الاحتياجات التي يطلبها الجمهور و بالتالي توفير الخدمات بصفة مثلى⁽²⁹⁾.

الفرع الرابع: أسس تطبيق الحكم الراشد

قصد تكريس و تطبيق مبادئ الحكم الراشد يستلزم توفر البيئة الحاضنة لهذه المبادئ و التي تتضمن الأجواء السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية المناسبة من أجل تطبيقها و من بين الأسس التي يجب أن تتوفر نذكر منها البعض في النقاط الآتية:

1. وجوب توفر الاقتصاد المتين للدول و الذي يلعب دورا هاما في انشاء الأدبيات و كذا في أساليب التطبيق للاستنتاجات و الإجراءات.

2. ضرورة العمل بشفافية في تطبيق مبادئ الحكم الراشد، باعتبار الحكم الراشد يتمثل أساسا في كونه عمل ديمقراطي.

3. ضرورة مواكبة التطور، و استخدام تكنولوجيا الاتصال، و البرمجيات الحديثة و التي بفضلها يمكن تطبيق الحوكمة بشكل فعلي.

و مما تقدم لا يمكن القول بأن الأسس السابقة الذكر واجبة التوفر في جميع الدول، لكنها مهمة جدا، لكن عدم توفرها لا يعني عدم التطبيق خاصة في الدول النامية و التي لا تتوفر على تلك الشروط⁽³⁰⁾.

الفرع الخامس: الحوكمة الحضرية و تسيير المدن

حسب فان دير فالدت، و أورياكومب و كوتري و فرنش، فإن الحديث على المستوى الدولي عن الحوكمة الحضرية و التسيير الحضري للمدن في أغلب الأحيان يمتاز بمحاولة تطبيق مبادئ الحوكمة الحضرية العالمية، و كما يبدو جليا فإن المبادئ الرئيسة للحوكمة الحضرية متفق عليها، و كما يعرف فإن الاختلاف في الأفكار و السياسات عبر الدول في العالم و أنظمتها السياسية و ثقافتها المحلية و حتى القيم الأخلاقية بها، لذا لا يوجد مؤشر علمي لقياس الجودة، و لهذا فإن مستوى الجودة يختلف بين البلدان المتطورة و بلدان العالم النامي، ناهيك عن أن الأساليب المعتمد في تحقيق الحوكمة الجيدة تعتمد تصورات و مناهج فريدة من نوعها، و في بعض البلدان الأفريقية مثلا يوجد تركيز كبير على اللامركزية الإدارية في الدولة و الاستقلال المحلي، و في هذا الإطار فإن عملية اصنع و اتخذ القرارات تكون في اذار لامركزي انطلاقا من الدولة إلى الكيانات المحلية، و الغاية الأساسية من ذلك هو ضمان أن القرارات تعتمد على المشاركة المجتمعية و تستند إليها، بما فيها طبيعة السكان و أولويات تقديم الخدمات و البيئة المناخية، و السياسة المحلية و الصناعات و جميع الأنشطة الاقتصادية⁽³¹⁾.

الفرع السادس: الحوكمة المحلية في المجال الحضري

في الإطار الحضري و بالذات في مجال التخطيط الحضري، يتوجب اعتبار الحوكمة طريقة لاثبات عملية صنع القرار و القيام بتطبيق السياسات المحلية في المدينة من أجل الدفع بالعملية التنموية، و هذا يستدعي التعاون بين جميع السلطات الإدارية على كافة الأطر، من الوطني إلى الإقليمي و المحلي، بالإضافة إلى مشاركة المواطنين، و النافذين من الاجتماعيين و الاقتصاديين، و في هذا السياق يأتي دور تكنولوجيا الاتصال الحديثة و التي تلعب دورا هاما من خلال مساهمتها كوسيلة لتذليل الصعوبات و تسهيل مشاركة المعلومات و توزيعها، بالإضافة إلى مساهمتها في التخلص من جميع المعوقات المتعلقة بذلك و العمل على تمكين تطوير الشبكات مع تعزيز الترابط المجتمعي و الإقليمي⁽³²⁾.

المطلب الثاني: تكنولوجيا الاتصال الحديثة و حوكمة تسيير المدن

إن تطبيق تكنولوجيا الاتصال الحديثة في تسيير المدينة من شأنه أن يساهم في تطوير و تسهيل الحياة الحضرية و الاجتماعية للمواطنين، كما سيساهم في خلق جو من التفاهم بين الحكومة و المواطن و سنتناول فيما يلي الحوكمة الذكية للمدينة، و الحكومة الرقمية و تطبيقات تكنولوجيا الاتصال في المدينة.

الفرع الأول: الحوكمة الذكية للمدينة

نجد أن تحقيق المدينة الذكية يعتمد بشكل أساسي على تطوير وتنفيذ سياسات إدارة ذكية. وهذا ليس مقتصرًا على اتخاذ القرارات السليمة فقط، بل يتعلق أيضًا بجعل المعلومات العامة متاحة بسهولة دون التضحية بالخصوصية أو الأمان. يجب تعزيز الحكم الإلكتروني وتنميته لضمان نجاح المدينة الذكية. من المتوقع أن يشارك الجمهور في صنع السياسات وتعزيز الديمقراطية في هذه المدن. بوجه خاص، يمكن أن تسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المواطنين بشكل كبير في إدارة المدينة الذكية. تلعب الحكومة الإلكترونية واستخدام البيانات المفتوحة أدوارًا حاسمة في تحقيق حكم ذكي وشفاف⁽³³⁾.

الفرع الثاني: الحوكمة الرقمية للمدن

لضمان إدارة فعالة للمدن الذكية، يتعين تطوير نموذج للحكومة الذكية. الحوكمة الرقمية والحوكمة الذكية تشكلان جانبين متلازمين لنفس الهدف. تعني الحوكمة الرقمية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في القطاع العام بهدف تحسين توفير المعلومات والخدمات للمواطنين وتشجيع مشاركتهم في صنع القرار. تشمل هذه العملية أيضًا تطبيق نماذج قيادية جديدة تشجع على حل المشكلات العامة ومناقشتها بوسائل جديدة، بما في ذلك استجابة أفضل لاقتراحات وشكاوى المواطنين واتخاذ القرارات السياسية والاستثمارات بشكل أكثر شفافية وفعالية، وفي السياق نفسه، يعتبر Backus أن الحوكمة الإلكترونية في مجملها تتضمن "استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني في تفاعل الحكومة مع المواطنين والشركات، بالإضافة إلى تحسين العمليات الحكومية الداخلية. هدفها تعزيز الديمقراطية وزيادة الوصول للمواطنين إلى خدمات ومعلومات متنوعة"⁽³⁴⁾.

الفرع الثالث: التطور التكنولوجي والحوكمة الرقمية

على الرغم من تقدم الحوكمة الرقمية على مر السنوات، إلا أن تحسينات مثل اتصال الإنترنت عالي السرعة وانتشار الهواتف الذكية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية قد ساهمت في تعزيز الحوكمة الرقمية. هذه التطورات تسمح بتحسين خدمات الحكومة وتشجيع المشاركة المجتمعية بشكل أفضل. تفاعل هذه التكنولوجيات معًا في بيئة رقمية تمكن الحكومات من تحقيق الأهداف العامة بطرق أكثر ذكاءً وفعالية من السابق، وهذا يعزز إمكانية إنشاء نماذج حوكمة جديدة لخدمة المجتمع بشكل أفضل مما كان ممكنًا في الماضي⁽³⁵⁾.

المطلب الثالث: دور الحكومة المحلية في تكريس مبادئ الحكم الراشد في الجزائر

لقد كرسّت الجزائر جهودها لمحاولة مواكبة التطور و سنتطرق في الأسطر القادمة إلى سياسة الدولة الجزائرية في تطبيق الحكم الراشد في المدن الجزائرية، و هذا من خلال تقديم قراءة في مخططات الحكوة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية لرؤية الجزائر 2030.

الفرع الأول: سياسات الدولة في تكريس مبادئ الحكم الراشد في تسيير المدن.

يتضح من خلال تأكيدات الحكومة من خلال اجتماعاتها الدورية و تأكيده على تنفيذ خطط و برامج رئيس الجمهورية من خلال تفعيل مخططات التنمية المتعلقة بتهيئة الإقليم و كل ما يتعلق بالتعمير و كذا تحديث الإدارة العمومية و إصلاحها و تسهيل الخدمات المقدمة.

الفرع الثاني: قراءة في مخططات الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

و جاء في مخططات الحكومة لفيفري 2020 و سبتمبر 2021 العديد من النقاط التي تسعى إلى تطبيق و إرساء مبادئ الحكم الراشد على المستوى الوطني و المحلي و قد تناول هذين البرنامجين لهجة واضحة تتسم بالصراحة و الجدية في التحول نحو حكم جديد، تطبق فيه مبادئ الحكم الراشد من تفعيل و تكريس للشفافية و الديمقراطية التشاركية من خلال:

مبادرة للذهاب لإصلاحات جدية للحكومة و عملها، من خلال اصلاح منظومة الانتخاباتو أحلقة الحياة العامة بالعزم على محاربة الفساد و هو ما يصب في جوهر الحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى تكريس مبادئ الكفاءة في الالتحاق بالوظائف المختلفة في الدولة، مع تعزيز الشفافية في إدارة الأموال العمومية، و تحسين أنظمة الرقابة، كما و تضمن اصلاح تنظيم الإدارة العمومية و القضاء على البيروقراطية بتفعيل الديمقراطية التشاركية و هذا ما يعكس جهور الدولة الفعلية في الذهاب لحوكمة رشيدة فعلية و كما تضمن أيضا اصلاح المنظومة القضائية من خلال احترام الحقوق و الحريات و سيادة القانون⁽³⁶⁾.

أما بالنسبة للجانب الاجتماعي و الإقليمي العمراني فقد تضمن المخطط في فصله الثالث المتضمن التنمية البشرية، السياسية و الاجتماعية فقد تضمن المخطط وعودا بتحسين شبكات الطرقات، السكك الحديدية و كذا أنظمة النقل من متروة ترامواي... الخ، بالإضافة إلى أشغاللا التهيئة التكنولوجية للمصاعد التليفريك، و ادراج أنظمة مرور ذكية على مستوى المدن الكبرى و العمل على عصرنه ووسائل النقل، و فيما يتعلق بتهيئة الإقليم فقد تضمن المخطط في فصله الثالث:

- تعزيز الجهاز المتعلق بالتهيئة و العمير و سياسة المدينة من أجل إدماج جميع الأبعاد البيئية، الاجتماعية و الطبيعية، و كذا التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة و الأجندة العالمية الجديدة
- القيام بإنشاء مدن جديدة و تعزيز جميع مبادئ التنمية المستدامة خاصة مبدأ الفعالية الطاقوية و تشجيع استخدام الطاقات المتجددة و الاستثمار استنادا لمخططات التهيئة الإقليمية
- العمل على انشاء أقطاب ثانوية حول المدن الكبرى ضمن وقت وجيز من أجل تهيئة إقليمية من خلال: انشاء التجزئات الاجتماعية و انشاء اقطاب حضرية جديدة

هذا بالإضافة إلى تهيئ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من أجل العمل وفق الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم وفق النمط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي الحالي و كذا مراجعة المخطط و إعادة تكييفه وفق الرؤى الجديدة و كذا تكييفه مع المخططات البلدية و كذا ضمان التنمية الاقتصادية المستدامة للمناطق الجبلية و غيرها الكثير من النقاط التي تصب في خانة التنمية المستدامة و تطوير المدن وفق رؤية الجزائر 2030 (37).

خاتمة:

في الواقع، نجد أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة في إدارة و تطوير مدنها بطريقة تتسق مع مفهوم الحكم الراشد. تقع البلاد في مرحلة حرجة من التحول الحضري، مع تزايد الضغوط السكانية و تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. تطبيق الحكم الراشد يتطلب جهودًا كبيرة لتحسين التخطيط العمراني، و تعزيز الشفافية و المشاركة المجتمعية، و تعزيز الاستدامة البيئية.

مع ذلك، هناك أمل كبير في المستقبل. تكنولوجيا الاتصال الحديثة توفر أدوات قوية لتعزيز الحكم الراشد، من خلال تحسين إدارة الموارد و تقديم الخدمات العامة بشكل أفضل. من الممكن تنفيذ أنظمة مراقبة و إدارة مدن ذكية تعتمد على البيانات و الاستشعار عن بعد لتحسين جودة الحياة في المدن.

لتحقيق هذا الهدف، يجب على الجزائر الاستثمار في تطوير البنية التحتية التكنولوجية و تعزيز الوعي بأهمية التكنولوجيا في تحقيق التنمية المستدامة. يجب أن تتعاون الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني معًا للعمل على تحقيق رؤية مستقبلية تجمع بين الحكم الراشد و تكنولوجيا الاتصال الحديثة من أجل مدن جاذبة و مستدامة. في النهاية، تبقى الجزائر في مأزق تحدٍ كبير، ولكن الأمل موجود في استغلال إمكانيات التكنولوجيا لتحقيق تقدم حقيقي نحو تحقيق الحكم الراشد و تحسين جودة الحياة في مدنها.

المراجع:

- 1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2020، 2021.
- 2- أمال طايب، الحكم الراشد في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية و الاجتماعية، الجزائر، العدد 10، بدون تاريخ، ص 12.
- 3- خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن: نظريات. أساليب. معايير. تقنيات، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 01، 2015، عمان، الأردن، ص 439.
- 4- رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية - مدينة الحروش نموذجًا، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 213.
- 5- عبد العزيز حنفوسي، عبد المومن بن صغير، استراتيجيات و ركائز التحول نحو المدن الذكية المستدامة، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 23.
- 6- علي عبد السميع حميد، تجسيد الحوكمة في الإدارة الحضرية، مجلة واسط للعلوم الهندسية، العراق، مجلد 05، العدد 01، 2017، ص 19.
- 7- عمر مخلوف، الحاجة إلى المدن الذكية لتحقيق التنمية المستدامة: الفرص و التحديات، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 26.

- 8- فاطمة أقوموم، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 11، 2018، ص 16.
- 3- فريد ابرادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص 372.
- 10- كريم علي العمار، المدخل إلى حوكمة الأراضي، مركز البحوث و الدراسات و النشر، طبعة 2021، ص 338.
- 11- اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي للأمم المتحدة، ماهو الحكم الراشد، بدون تاريخ، ص 45.
- 12- محمد ساسي، تهيئة الإقليم : تعديل المفهوم و تحديد معايير التخطيط المجالي - دراسة تحليلية و نقدية، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص 15.
- 13- محمد غربي، الديمقراطية و الحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية، دفا تر السياسة و القانون، عدد خاص، 2011، ص 16.
- 14- محمد مزاري، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر و دور البلدية في التسيير الحضري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص 329.
- 15- مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية (سيسرك)، التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الاسلامي نحو تحقيق توسع حضري مستدام، 2019، ص 189.
- 16- نور الدين عنون، دور سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، العدد 12، 2018، ص 12.
- 17- نور الدين قالكيل، حوكمة المدن و التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2018، ص 380.
- 18- Ana Vertudes, Joao Sa, approach of itc application to governance in urban planning, iop conférence, 2017, p 228.
- ARPAN KUMAR KAR AND OTHERS, ADVANCES IN SMART CITIES SMARTER PEOPLE, GOVERNANCE, AND SOLUTIONS, Taylor & Francis Group LLC, 2017 , p 231.
- 19 - Meneguette Rodolfo I , De Grande Robson E, Loureiro Antonio A F, Intelligent transport system in smart cities : Aspects and challenges of vehicular, Springer, 2018, p 191.
- 20 - Natanya Meyer, Christelle Auriacombe, Good Urban Governance and City Resilience: An Afrocentric Approach to Sustainable Development, Sustainability journal, 2019, p 17.
- 21- Robert E. Park, Ernest W. Burgess, Roderick D. Mckenzie, The city, the univercity of chicago press, L T D, London, 1984, p 127.
- 21- T.M Vinod Kumar, E-Governance for Smart Cities, Springer, 2015, p 230.
- UN ABITAT FOR A BETTER URBAN FUTUR, WHAT IS A CITY , P 403.

الهوامش:

(1) رياض تومي، أدوات التهيئة و التعمير و إشكالية التنمية الحضرية - مدينة الحروش نموذجاً، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006، ص 60.

(2) UN ABITAT FOR A BETTER URBAN FUTUR, WHAT IS A CITY , P 04.

- (3) Robert E. Park, Ernest W. Burgess, Roderick D. Mckenzie, The city, the univercity of chicago press, L T D, London, 1984, p 04.
- ⁰⁴ مركز الابحاث الاحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الاسلامية (سيسرك)، التنمية الحضرية في دول منظمة التعاون الاسلامي نحو تحقيق توسع حضري مستدام، 2019، ص 34.
- ⁰⁵ نور الدين عنون، دور سياسة تهيئة الإقليم و نميته في تعزيز الأمن القومي الجزائري، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، الجزائر، العدد 12، 2018، ص 189.
- ⁰⁶ محمد مزاري، سياسات التهيئة العمرانية في الجزائر و دور البلدية في التسيير الحضري، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2021، ص 15.
- ⁰⁷ محمد ساسي، تهيئة الإقليم : تعديل المفهوم و تحديد معايير التخطيط المجالي - دراسة تحليلية و نقدية، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص 57.
- ⁰⁸ خلف حسين علي الدليمي، تخطيط المدن: نظريات. أساليب. معايير. تقنيات، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط 01، 2015، عمان، الأردن، ص 240.
- ⁰⁹ محمد ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 58.
- ¹⁰ محمد ساسي، المرجع السابق نفسه، ص 60.
- (11)- ARPAN KUMAR KAR AND OTHERS, ADVANCES IN SMART CITIES SMARTER PEOPLE, GOVERNANCE, AND SOLUTIONS, Taylor & Francis Group LLC, 2017 , p 30.
- (12) T.M Vinod Kumar, E-Governance for Smart Cities, Springer, 2015, p 230.
- (13) Meneguette Rodolfo I , De Grande Robson E, Loureiro Antonio A F, Intelligent transport system in smart cities : Aspects and challenges of vehicular, Springer, 2018, p 03.
- ¹⁴ عمر مخلوف، الحاجة إلى المدن الذكية لتحقيق التنمية المستدامة: الفرص و التحديات، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 36.
- (15) عمر مخلوف، المرجع نفسه، ص 35.
- (16) عمر مخلوف، المرجع السابق، ص 35.
- (17) عبد العزيز خنفوسي، عبد المومن بن صغير، استراتيجيات و ركائز التحول نحو المدن الذكية المستدامة، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 11.
- (18) عبد العزيز خنفوسي، عبد المومن، بن صغير، مرجع سبق ذكره، ص 11.
- (19) المرجع نفسه، ص 11، 12.
- (20) عبد العزيز خنفوسي، عبد المومن بن صغير، استراتيجيات و ركائز التحول نحو المدن الذكية المستدامة، مجلة التعمير و البناء، الجزائر، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 12، 13.
- (21) أمال طايبي، الحكم الراشد في الجزائر، مجلة حقائق للدراسات النفسية و الاجتماعية، الجزائر، العدد 10، بدون تاريخ، ص 229.
- (22) نور الدين قالفيل، حوكمة المدن و التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2018، ص 69.
- (23) محمد غربي، الديمقراطية و الحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية و تحقيق التنمية، دفا تر السياسة و القانون، عدد خاص، 2011، ص 373.
- (24) فريد ابرادشة، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد و التعددية الحزبية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014، ص 68، 69.
- (25) علي عبد السميع حميد، تجسيد الحوكمة في الادارة الحضرية، مجلة واسط للعلوم الهندسية، العراق، مجلد 05، العدد 01، 2017، ص 201.
- (26) فاطمة أقموم، مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 05، العدد 11، 2018، ص 230.
- (27) فريد ابرادشة، مرجع سبق ذكره، ص 69.
- (28) اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لآسيا و المحيط الهادي للأمم المتحدة، ماهو الحكم الراشد، بدون تاريخ، ص 02.
- (29) فاطمة أقموم، مرجع سبق ذكره، ص 231.
- (30) كريم علي العمار، المدخل إلى حوكمة الأراضي، مركز البحوث و الدراسات و النشر، طبعة 2021، ص 16، 17.

⁽³¹⁾Natanya Meyer, Christelle Auriacombe, Good Urban Governance and City Resilience:

AnAfrocentricApproachtoSustainableDevelopment, Sustainability journal, 2019, p 08.

⁽³²⁾Ana Vertudes, Joao Sa, approach of itc application to governance in urban planning, iop conférence, 2017, p 02.

⁽³³⁾ARPAN KUMAR KAR, MANMOHAN PRASAD GUPTA, P. VIGNESWARA ILAVARASAN, and YOGESH K. DWIVEDI, ADVANCES IN SMART CITIES SMARTER PEOPLE, GOVERNANCE, AND SOLUTIONS, Taylor & Francis Group, 2017 p 04.

⁽³⁴⁾ أمينة مولاي، هاجر دردار، الحكومة الرقمية كوجه من أوجه المدن الذكية المستدامة - تجربة إمارة دبي، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، الجزائر، عدد خاص، 2021، ص 250.

⁽³⁵⁾ المرجع نفسه، ص 251.

⁽³⁶⁾ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2020، 2021.

⁽³⁷⁾ مرجع سبق ذكره.